الأردن: وزارة البخيت في الزاوية الحرجة: ضعف في جبهة الحكومة ومحاولات مستمرة لإقتراح البدائل

عمان ـ «القدس العربي» ـ من بسام البدارين:

لا احد يعرف بصورة محددة حتى الان لماذا يبدو رئيس الوزراء معروف البخيت بهيئة من يقبل الاستمرار بركوب حافلة يشارك في قيادتها اخرون ويحددون وجهتها فيما تقتضي مهمة الحكومة ذلك.

ولا احد يعرف بصورة اكثر تحديدا ما يخفيه الرئيس البخيت في الباطن كمثقف استراتيجي لا يمكن الاستهانة به وكجنرال بالمؤسسة العسكرية خبير بالتفاصيل واتيحت له على طبق من ذهب فرصة رئاسة الحكومة من قبل مؤسسة القصر المرجعية التي جربت خلال السنوات السبع الاخيرة عدة مدارس في الحكم على امل الثبات عند واحدة منتجة.

والبخيت اصبح لغزا الان في عمق المشهد السياسي والنخبوي الاردني لان كثيرين يريدون تحديد مصير حكومته وتجربته بناء على معطيات في الارض تتوقع عمرا اقصر لوزارة لملم رئيسها قبل يومين أزمة من العيار الثقيل كان عنوانها التيار الإسلامي.

واصبح لغزا لان ردات فعله وملامحه محايدة بالمطلق ولان احدا بما في ذلك المقربون منه لا يستطيع قراءته حتى الان، واستمر لغزا لانه يقرب ويباعد بين وزرائه وفقا لمعادلة غير مفهومة او ملموسة، وهذا الجنرال الذي قفز قفزة هائلة في غضون شهرين فقط من سفير في الخارجية الى رجل اول في القصر الملكي ثم اول في مجلس الامن القومي واخيرا رئيسا للوزراء.. تدور حوله وحول طبيعة وميكانيكية وزارته الكثير من التساؤلات.

ويعتقد على نطاق ضيق في نخبة السياسة والقرار بان ازمة الحكومة الاخيرة مع التيار الاسلامي كشفت ضعفا لا احد يفهمه في جبهة الحكومة وصلابتها، ويعتقد ايضا بان هذا الضعف الملموس ظهر اكثر للمراقبين والمحللين بعدما تم مجددا احياء تجربة لجان الظل الاستشارية المكلفة بوضع تصورات وبرامج لها علاقة بمشكلات الواقع وبالتالي المكلفة بمهام هي اصلا ومن الناحية الدستورية والعملية مهام الحكومة.

والمقربون من البخيت يعتقدون الان بان اضعاف حكومته اصبح برنامجا ملموسا بدون تلمس اهدافه بالنسبة للكثيرين على جبهة خصوم الحكومة العلنيين وعلى جبهة شركائها في صناعة القرار، وهؤلاء المقربون يتصورون بان التجربة يتم اضعافها قصدا لاغراض غير محددة بعد لكن قد يكون من بينها تهيئة الاجواء لحكومة اكثر ثباتا ولوزارة يمكن القول لاحقا بانها الاكثر تمثيلا لتوجهات القصر الملكي ولطريقة تفكيره خصوصا وان ايقاع الحركة الملكية في الافق الوطني والاقليمي سريع جدا ولم تلحق به على الاطلاق الحكومات الاربع التي شكلت في السنوات القليلة الماضية.

ويتطرف البعض في التحليل والاستنتاج ليقول بان حكومة عدنان بدران التي شكلت قبل حكومة البخيت كانت اصلا حكومة انتقالية هدفها التمهيد لحكومة اكثر ثباتا كان مرشحا لرئاستها على الارجح الدكتور باسم عوض الله المدير الحالي لمكتب الملك، وهذه المعلومة سجلها واعترف بها وسط الصحافيين احد ابرز الوزراء في حكومة بدران وهو الدكتور عبد الله العويدات عندما قال بان وزارته كانت تعرف انها انتقالية وانها ستمهد الاجواء لتلك الحكومة التي تحقق معايير ومقاييس التصور الاصلاحي الملكي.

لكن هذاالسيناريو لم ينجح فيما يبدو بسبب تفجيرات فنادق عمان في نوفمبر العام الماضي فقد ادت هذه التفجيرات لوضع استثنائي وطارىء تسلل منه الرئيس البخيت لمقعد الرئاسة قبل ان يحمل معه قوة ومهابة وتأثيرا مكنه انذاك من ان يكون البطل الرئيسي في مشهد قوي وصلب يتمثل في تشكيل مجلس الاعيان الحالي واستبعاد خيار حل البرلمان الذي كان مطروحا بقوة في ذلك الوقت.

البخيت عندها بدأ قويا وكان مركزيا في القرار وفي الواقع سبقت قوته قوة موازية فالرجل كان الوحيد الذي حضر في احد الايام اجتماعات مجلس امن الدولة رغم انه لم يكن عضوا في المجلس فقد سمح له بالحضور رغم ان رتبته في الادارة والمواقع لم تتجاوز السفارة حيث كان سفيرا في اسرائيل الى ان قفز القفزة المشهودة خلال اسابيع قليلة فجلس الى جانب الجنرال القوي في ذلك الوقت سعد خير ثم اصبح الرجل الاول في طاقم الديوان الملكي قبل ان يعهد له بتشكيل الحكومة.

وهذه القوة التي تلمسها الجميع مع بدايات تشكيل الحكومة تراجعت مع الايام والتجربة بالرغم من اصرار المهتمين على ان البخيت جنرال قوي ورجل نزيه واستراتيجي في التفكير مما لا يبرر لهاث والتحاق الحكومة بمبادرات وبرامج ابتكرها الاخرون خصوصا وان ازمة التيار الاسلامي الاخيرة كشفت بان الحكومة لا تسير بنفس مستوى الدولة واجهزتها في محاولة اعادة انتاج المشهد الاخواني في المملكة.

والان يمكن القول بضمير مرتاح بان وزارة البخيت التي حفلت بطبيعة الحال باخطاء فردية نتجت عن استعراضات بعض الوزراء غير المبررة لا تعيش حاليا في افضل ايامها فهوامش المناورة في القرار امام الوزراء تقلصت ولياقة الفريق الوزاري البدنية في مجاراة الفريق النشط العامل مع القصر الملكي ضعفت بوضوح والدفاع عن خيارات الموقف الرسمي ليس قويا او مهنيا بالدرجة الكافية.

والمفارقة ان بعض التعبيرات الصحفية بدت مؤخرا اكثر جرأة في نهش حكومة البخيت واستهداف رموزها وادائها كما ان العبارات النقدية التي تطال الحكومة وتتحدث عن قصورها وتقصيرها لم تعد تقال فقط في اروقة المعارضة او حتى في اروقة النواب فبعض الرسميين يعلنون مثل هذه الملاحظات النقدية مما يعني ان شيئا ما تغير مؤخرا في نظرة المرجعيات للوزارة وفي انتاج ملاحظات تطال اداء افرادها الذين لم ينتجوا في الواقع قاعدة مقنعة من الانجاز يمكن ان تجير كرصيد لحكومتهم.

وهنا حصريا يقال بان الخطأ الاستراتيجي الاول للرئاسة تمثل في موقفها السلبي في البداية من وثيقة الاجندة الوطنية التي صاغها لاعب مرشح للعودة للاضواء دوما هو الدكتور مروان المعشر، ويقال ايضا ان حكومة البخيت لم تأت بجديد ولم تعالج مشكلة جذرية فسياساتها الاقتصادية تلحق بما سبق وبرامجها الاستثمارية جامدة الى حد ما وانتاجها على صعيد التنمية السياسية بيروقراطي للغاية مما يفسر عدم وجود قوة كامنة تعيد انتاج مشهد الحكومة حتى وان كانت تتعرض لهجمة مضادة ومعاكسة من قبل الاخرين.

ويبدو مثل هذا التقييم ظالما الى حد ما لان الرئيس البخيت يقول بان وزارته برامجية، لكن في القضايا المفصلية مثل قانون الانتخاب لم يرصد منجز حكومي والمشكلات الاقليمية تعقدت ومشكلات الاقتصاد والنفط تضاعفت وتحديات مواجهة الامن والاستقرار والتطرف تقوم بها مؤسسة الامن بدون رافد قوي وظاهر من الوزارة وقضايا التفكير الاستراتيجي المتعلقة بالخيارات والواقع والمستقبل يفكر بها في الواقع اخرون من خارج الصف الحكومي.

اذا وفي الاستخلاص الابعد يمكن القول بان وزارة البخيت الان في منطقة الضوء والمسار وهي منطقة تؤشر على ان كل الاحتمالات مفتوحة بما في ذلك التغيير او التعديل الوزاري وبما في ذلك العودة للتحكم بالمشهد مجددا من قبل جنرال مخضرم يتميز بالعمق وبالدهاء وبالقدرة على التحليل والصبر واحتمال الاذى.. لكن الاهم هو ان منطقة انعدام الوزن هذه تتيح الفرصة لاستعراضات لاعبين اخرين وللاصطياد في مياه الحكومة وتتيح الفرصة لاستنساخ ما يحصل دائما حيث تظهر فجأة شخصيات تضع مكياجات الرئاسة وتظهر نفسها كخيار بديل او افضل لصانع القرار الذي يتيح بدوره فرصا متوازنة لكي يختبر الجميع طاقتهم الحقيقية.

طهران حاولت التوسط بين عمان وخالد مشعل انقسامات واستقالات داخل «الاخوان» في الاردن

عمان ـ «القدس العربي»:

تسببت ترتيبات المصالحة التي جرت قبل يومين بين الحكومة الاردنية وجماعة الاخوان المسلمين بحالة استقطاب وانقسام كانت متوقعة داخل اطر الحركة الاخوانية فقد علمت «القدس العربي» بحصول نقاشات ساخنة داخل المكتب التنفيذي لجماعة الاخوان مساء الاربعاء تحت عنوان احتجاج بعض اعضاء المكتب من قيادة الجماعة على عدم العودة للاطر القيادية في انجاز الصفقة التي تم انضاجها.

ويبدو في السياق ان نهايات المصالحة اوضحت اكثر طبيعة الخلافات في الرأي بين تياري الصقور والحمائم خصوصا وان الجناح المعتدل في جماعة الاخوان اتهم زعيم تيار الصقور اصلا الشيخ محمد ابو فارس بالتسبب بالازمة التي استمرت لاكثر من شهر مع السلطة والحكومة.

وعلى هامش النقاشات الساخنة داخل البيت الاخواني تم تبادل اتهامات احيانا بتوتير الاجواء واحيانا اخرى بالخضوع للحكومة بدون مبررات لكن نتائج المصالحة في واحدة من اهم تجلياتها تشير بوضوح الى تعزيز حضور وسلطات الجناح المعتدل على حساب المتشدد في الحركة الاسلامية.

ورغم ان صفقة المصالحة تمت بهدف الافراج عن اربعة نواب يمثلون جبهة العمل الاسلامي ويتواجدون الان في السجن الا ان قيادة الجبهة ممثلة بالشيخ زكي سعد ارشيد لم تشارك في مفاوضات المصالحة ولم تظهر حتى طوال الاسبوع الماضي مما يعني بان الحكومة تنجح في ابعاد الشيخ ارشيد عن مفاصل الاشتباك الاساسية في الواقعين التنظيمي والاعلامي. فصفقة المصالحة تمت عبر الاتصال المباشر بمكتب المراقب العام لجماعة الاخوان الشيخ سالم الفلاحات فيما برز للاضواء خلال الاسبوع الماضي بدلا من الشيخ ارشيد نائبه والرجل الثاني في الجبهة الدكتور ارحيل الغرايبة الذي كان رائدا في التنصل من المواقف المتشددة ومفاوضا وسطيا باسم الجبهة.

ويبدو ان الترتيبات التي حصلت مع الحكومة تبعد الشيخ ارشيد عن واجهة الاحداث خصوصا وان الحكومة لا زالت تتصور بان خط حماس داخل جماعة الاخوان المسلمين الاردنية هو الذي دفع بالشيخ ارشيد الى قيادة الجبهة في الانتخابات الداخلية التي جرت اذار الماضي.

وبهذه الصورة يمكن القول بان الخط الذي يمثل حركة حماس ويدعو الى التشابك التنظيمي معها كان الطرف الاكثر خسارة داخل جماعة الاخوان المسلمين بعد انضاج ترتيبات المصالحة الاخيرة بين الجانبين.

وفي اطار التداعيات نفسها من الواضح ان استقالة القيادي المخضرم في الجماعة الشيخ سعود ابو محفوظ من عضوية المكتب التنفيذي للاخوان اعتبرت حتى الان الاشارة الابرز على تلك الانقسامات رغم ان قيادة الاخوان اعترفت بوجود اتصالات ومحاولات لاقتاع ابو محفوظ بالعدول عن استقالته. وكان الاخير وحسب تقارير صحفية محلية قد استقال من عضوية التنفيذي احتجاجا علي عدم مشاورته فيما يخص ترتيبات المصالحة مع الحكومة وهي ترتيبات دارت في مكتب رئيس الوزراء وبسرية تامة وبعيدا عن الاضواء وتعرضت خلالها قيادة الاخوان لضغوطات لا يستهان بها حتى تعيد انتاج موقفها المعلن عبر بيان جديد يتمسك بالثوابت والدستور ويعلن الانتماء للنظام السياسي.

وفي غضون ذلك ومن جهة اخرى علم بان الحكومة الايرانية مهتمة بمنع استمرار وجود الازمة بين الاردن وحركة حماس فقد جرت اتصالات رسمية مؤخرا من الجانب الايراني طلبت التوسط لحل الاشكال القائم بين عمان ومواطنها خالد مشعل الزعيم السياسي لحركة حماس وبطبيعة الحال لم يحصل تجاوب اردني حكومي لهذه الوساطة التي اشترط لانجازها الكشف عن المزيد من الاسلحة التي تعتقد الحكومة الاردنية بان اطرافا في حماس لازالت تخبئها داخل الاراضي الاردنية.

وكانت البيانات الرسمية الاردنية قبل اكثرمن شهرين وعند الاعلان عن ضبط اسلحة لحماس في الاردن قد اشارت الى ان السلطات لازالت تعتقد بوجود مخابيء اسلحة اخرى تابعة لحماس داخل الاراضي الاردنية.

توقع انتخاب جمال رئيساً وأحمد عز نائبا له.. حملات ضد أعضاء مجلس الشعب المؤيدين لحبس الصحافيين.. كشف سرقات علمية في الجامعات

اعجاب بشجاعة نصر الله ولبنان.. «الدستور» تستأنف هجماتها ضد مبارك.. هيكل يهاجم بيع القطاع العام.. ومعركة حول السكك الحديد

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الخميس، عن قيام «حزب الله» في لبنان بأسر اثنين من الجنود الاسرائيليين، وقتل ثمانية وتدمير دبابة وقيام القوات الاسرائيلية باعتداءات وحشية ضد أشقائنا اللبنانيين المدنيين وسقوط الكثيرين منهم شهداء ـ الى جنة الخلد ـ ومواصلة اسرائيل مذابحها ضد أشقائنا الفلسطينيين واستشهاد الكثيرين ـ إلى جنة الخلد ايضا ـ واستمرار عمليات القتل بين أشقائنا الشيعة والسنة في العراق ـ وهو ما يثير الهلع والاحباط، وفض الدورة البرلمانية لمجلس الشعب والموافقة على دخول القطاع الخاص ميدان الاستثمار في السكك الحديدية تمهيدا لبيعها رغم نفي الحكومة، والسماح باستيراد الدواجن واللحوم وإلغاء الجمارك عليها للمساهمة في سد النقص فيهما وخفض أسعارهما بعد أن اشتعلت، واستمرار تفشي مرض الجلد العقدي بين المواشي، وعودة المصريين الثلاثة الذين تم اختطافهم في مدينة البصرة بالعراق سالمين.

وإلى بعض مما لدينا:

معارك الصحافيين

ونبدأ بمعارك الصحافيين، وتدخل رئيسنا لمنع حزبه وحكومته من تمرير المادة الشريرة بالحبس في قضايا الطعن في الذمة المالية والتي ابتدعوها لحماية الفاسدين، قاتلهم الله إلى يوم يبعثون ورعى رئيسنا الذي قال عنه يوم الأربعاء زميلنا محمد علي إبراهيم رئيس تحرير «الجمهورية»:

«أعلم تماما أن الرئيس مبارك عندما يتخذ قرارا ويصحح وضعا فإنه لا يعتمد على معلومات من جهة واحدة، مهما كانت ثقته فيها، ولا يرتكن الى مشورة مستشار واحد، هناك دائما عقل الرئيس وفطنته وإحساسه بهذا الشعب، هناك ايضا البوصلة التي لا تخطئ، والعين التي تهتدي، وسرعة التلبية في قرارات شعبية ومصيرية، هناك الالتحام بالجماهير علي اختلاف مشاربها من خلال إحساس مبارك الذي لا يخطئ، وحكمه الصائب وتقديره للموقف قبل ان يتخذ القرار، وأعتقد أن هذا كله يتفاعل دائما عند مبارك عندما يصدر قرارا أو يلغي قانونا أو يعيد مادة لمجلس الشعب لاستيفاء دراستها، لهذا كله ولكثير غيره آمنت أن الصحافة والصحافيين بأمان طالما أن مبارك هو القائد والزعيم، ونتمنى أن ينتقل تقدير الرئيس لحرية الرأي إلى آخرين يلعبون معنا لعبة القط والفأر، وينتظرون «غفلة» لتهوي عصاهم الغليظة فوق رؤوسنا، يارب سترك».

لا، لا، هذا لن يكون ابدا بفضل رئيسنا ولهذا تعجبت من موقف من لم يعد زميلا ولا صديقا لي، وهو ابراهيم عيسى، رئيس تحرير «الدستور»، لأن ينكر فضل رئيسنا، ويدعي باطلا بالقول: «تعامل الرئيس مبارك مع الصحافيين تعامله مع الطفلة آلاء بالضبط! كان الشيء الوحيد المسموح به في مصر هو الاستنجاد بالسيد الرئيس ومناشدته ورفع الالتماس له كأن الشيء الوحيد المتاح هو أن ننتظر المنح وليس الحقوق، الذي حذف عقوبة الحبس في مادة الذمة المالية هو الرئيس مبارك إذن بالمنطق هو الذي أبقى الحبس في كافة مواد القانون الاخرى، إذن الرئيس الذي تشكرونه على إلغاء الحبس في مادة القذف هو الذي يجب أن نعلن بوضوح انه المسؤول عن بقية المواد المقيدة للحريات، إذا تدخل في مادة «حبس» فلماذا لم يتدخل في مواد اخرى وقوانين اخرى؟! تدخل الرئيس يعني أن الرئيس هو المسؤول عن صدور القانون ومواده وتعديلاته وليس أحمد عز ولا احد آخر، فكل هؤلاء كما هو واضح لا أمر لهم ولا نفوذ ولا قدرة ولا قوة سوى حين يسمح الرئيس ويوافق الرئيس، أيها الاخوة الزملاء والمواطنون الأعزاء، الرئيس الذي يعفو ويتدخل هو الذي يحبس ويسجن! تدخل الرئيس يثبت أن هذا البلد لا علاقة له بالديمقراطية من قريب ولا من بعيد وهو بلد شمولي يسوده ويتسيده حكم الفرد الذي يأمر وينهي ويمنح ويمنع وكأنه لا توجد فيه مؤسسات ولا احزاب حاكمة ولا معارضة ولا يحزنون.

تدخل الرئيس فضح دور البصمجية في البرلمان المصفقين لكل الأوامر التي تأتي والتعليمات التي يتلقونها، فضح جهاز التشريع في مصر الذي صار ترزيا وخياطا يفصل تبع التعليمات وحسب الطلب!

تدخل الرئيس فضح مصر تماما، فضح نوعا رخيصا منافقا من الصحافة يزايد على الحكم ويتشفى في زملائه مع مزيج من تصفية الحسابات والحقد ويتمنى اليوم الذي يجد فيه زملاءه المعارضين كلهم في السجن، فضح صحافة حكومية تتلقى التعليمات من أجهزة الأمن أو من رجال الأعمال وليس فقط من قصر الرئاسة وأمانة السياسات فضح نوعا من الصحافيين الذين يديرون شؤون الصحافة بثقافة الموظفين المطيعين والشحاتة على الولايا ثم ان تدخل الرئيس في النهاية لا يقم بإلغاء مواد الحبس في قانون العقوبات والتي تفضي بأي صحافي معارض «أقول معارضا» إلى السجن ثم حتى التدخل بإلغاء الحبس في مادة يقابلها تضعيف الغرامة.

لا، لا، هذه عنتريات لا شأن لنا بها، وكادت أن تلحق بنا ضررا كبيرا لولا حكمة رئيسنا وتدخله في الوقت المناسب والحاسم، وهو ما نبهنا إليه مشكورا، مأجورا زميلنا وصديقنا كرم جبر رئيس مجلس إدارة مؤسسة «روزاليوسف» بقوله أمس ـ الخميس ـ في بابه اليومي بجريدة «روزاليوسف» ـ انتباه ـ

«مرت الأزمة بسلام بفضل تدخل الرئيس وحكمته ولعل الزملاء الصحافيين قد أدركوا أن فئات كثيرة في المجتمع تناصبهم العداء، وتحمل لهم السيوف، وكانت تهيئة الأجواء لمذبحة صيفية، للأقلام الشاردة والصحف طويلة اللسان، سلم الله، ورد كيدهم إلى نحورهم، وبقي دور الصحافة والصحافيين لإصلاح ما يمكن إصلاحه: أولاً: العبء الأكبر يقع على عاتق نقابة الصحافيين لمحاسبة المخطئ والمسيء وتصحيح الأخطاء أولا بأول.

لن تستطيع النقابة أن تؤدي هذا الدور إلا إذا تخلصت من المزايدة والمواقف البطولية الزائفة التي تستهدف تحقيق مصالح بعض الأعضاء حتى لو كان على حساب المهنة وجموع الصحافيين.

ثانيا: تفعيل ميثاق الشرف الصحافي وأن يتم تنقيحه وتنقيته ونشره على الرأي العام.

ثالثا: وقف حملات الهجوم المتبادلة بين الصحافيين أنفسهم وتنقية الأجواء الصحافية من كل الصغائر والحروب الأهلية، وتملك نقابة الصحافيين إذا تسلحت بقانونها أن تحاسب المخطئ والمسيء لأن المجتمع لن يحترم الصحافة إلا إذا احترم الصحافيون أنفسهم.

رابعا: أن تهتم النقابة بتفعيل الثقافة القانونية لأعضائها.

سادسا: أن تتوقف صحف الغل والشتائم عن الاساءة للصحافة والصحافيين، وأن يقتنع أصحاب الأقلام العنترية بأنهم يركبون خيولا من ورق ويحملون سيوفا من كرتون، فحرية الصحافة لن تترسخ بالسب والقذف والمراهقة، وإنما بترسيخ تقاليد المهنة وأخلاقياتها وقوانينها».

صحافيون ونواب

وإلى الصحافيين وأعضاء مجلس الشعب عن الحزب الوطني الحاكم الذي يكرهون الصحافة والصحافيين وكتب عنهم امس ـ الخميس في «الجمهورية» ـ زميلنا عبدالوهاب عدس في بابه الاسبوعي «عيون الشعب» ـ تحت عنوان ـ أين حمرة الخجل ـ يقول:

«موقف نواب الشعب من قانون عدم حبس الصحافيين في قضايا النشر، موقف محير، في يوم وليلة تغير موقف النواب، الذين تصدوا للدفاع عن القانون وأصروا على حبس الصحافيين، هم أنفسهم الذين تسابقوا بالتصفيق لإلغاء الحبس في المادة 303 فيما يتعلق بالطعن في الذمة المالية.

أين حمرة الخجل؟

العجيب، أنه في يوم مناقشة مجلس الشعب لقانون حرية الصحافة، نجد من يعتدون على مصور صحافي داخل قاعة المجلس، كيف؟ كيف لا يطبق نواب الشعب، حرية الصحافة، كيف يعتدون ويتشاجرون مع زميل مصور، لأنه تجرأ ونشر صورهم، وهم نيام!! هل هذا معقول، وهل من مسؤوليات النائب النوم تحت القبة؟!

المفترض أن مجلس الشعب، يشرع لنا ولمستقبلنا، فكيف ينام النائب، أثناء القوانين، وإذا نام، فما هو دوره داخل البرلمان؟! الأزمة الحقيقي، التي فجرها قانون منع حبس الصحافيين، أنه لا يوجد مسؤول من الكبار ينحاز لحرية الصحافة، واحد فقط ـ يؤمن بحق الصحافيين في حرية التعبير والرأي والنقد، جميع المسؤولين انضموا لمعاداة الصحافة، رفضوا الحرية، رفضوا إزالة القيود، والقضبان عن الصحافيين، يحدث هذا في بلد من الصعب، بل من المستحيل الحصول فيه على معلومات موثقة من مصادرها».

وما المانع من النوم، أو في غفوة لبرهة؟ النوم سلطان لا أحد يقدر عليه، وعملا بقول الشاعر، ياقوم، ناموا ولا تستيقظوا ما فاز إلا النوم، وفي «الجمهورية» أيضا قال زميلنا حسن الرشيدي عن هكذا نواب حزب وطني:

ما حدث في مجلس الشعب حول قانون الحبس كان متوقعا لأن المتربصين بأصحابه ليسوا قلة، وهؤلاء المتربصون كانوا ينتظرون عرض القانون عليهم لتأتي فرصتهم في الانتقام وتكبيل حرية الأقلام التي تشكل تهديدا لهم وتسعى للكشف عن فسادهم وتعريتهم أمام الرأي العام.

ونشرت الجريدة تحقيقا آخر متميزاً لزميلنا محمود نفادي عن اتجاهات أعضاء المجلس من الحزب الوطني فقال:

«والحقيقة التي كشفت عنها مناقشات الـ14 ساعة لمشروع القانون على مدار 4 جلسات متتالية هي انقسام نواب الأغلبية إلى 3 فئات الأولى المجموعة القيادية والتي قادت المناقشات وأظهرت تمسكها بالمشروع دون تعديل وايضا اظهرت تقديرها للصحافة في نفس الوقت وأبرز نواب هذه المجموعة الدكتور زكريا عزمي نائب الزيتون والأمين المساعد للحزب، والمجموعة الثانية هي مجموعة النواب المغمورين داخل الحزب والملتزمين الى اقصى درجات الالتزام وأغلبهم ليس له نشاط ملموس تحت القبة على مدار الدورة الأولى بأكملها وهؤلاء يملكون القوة التصويتية الكافية لتمرير أي قانون ومن أبرز نواب هذه المجموعة محمد حسن دويدار.

أما المجموعة الثالثة فضمت النواب الصامتين الذين فضلوا الصمت وعدم المشاركة في مناقشة المواد أو تقديم التعديلات رغم انهم كانوا أصحاب المبادرة في تمرير القوانين السابقة حرصا منهم على علاقات طيبة مع الصحافة والصحافيين وحققوا التوازن بين الالتزام الحزبي مساندتهم للصحافة بالصمت وليس بالرفض وبعضهم فضل عدم حضور الجلسات.

وحالة الانقسام داخل صفوف حزب الاغلبية تعد حالة فريدة من نوعها هذه المرة بعكس مشروع قانون السلطة القضائية حيث ظهرت خلاله وحدة نواب الحزب الوطني وتماسكهم وتعبيرهم عن موقف موحد».

ويبدو أن أعضاء المجلس من الحزب الوطني الذين هاجموا الصحافيين وقعوا فعلا في شر أعمالهم، فقد نشرت «الوفد» أمس أيضا تحقيقا أعده زميلانا محمود غلاب ومجدي سلامة عن الاعضاء الذين كانوا ضباط شرطة وقدما للتحقيق بالقول: «لاظوغلي له فرع آخر غير فرعه الشهير بالسيدة زينب والمفاجأة أن الفرع الثاني داخل مجلس الشعب نفسه، فهناك 20 نائبا كلهم من ضباط أمن الدولة تسللوا الى البرلمان بمساندة وزارة الداخلية ليكونوا عيونا للوزارة وعضلات للنظام داخل البرلمان.

وجاء في التحقيق «يضم مجلس الشعب حاليا حوالي 20 ضابط شرطة سابقا من مختلف الرتب، هم عمر الطاهر، أحمد شلباية، بدر القاضي، حميدة عبدالعاطي، محمد عبالفتاح عمرو مجدي عرفي، محمد أبو المجد نصار، يحيى وهدان، أحمد سعد ابو عقرب، ماهر الدربي، أحمد أبو طالب، محيي الدين القطان، عبدالنبي الشعيني، علاء عبدالمنعم، سيد جبر، يوسف القاضي، وخالد رزدق، وكان عدد ضباط الشرطة في برلمان 1995 يبلغ 9 نواب بنسبة 2 % من اعضاء المجلس، وفي برلمان 2000 ارتفع العدد الى 21 نائبا بنسبة 4,4 % من نواب المجلس وفي البرلمان الحالي وصل العدد إلى 20 ضابط شرطة من بين 442 عضوا في البرلمان حيث لم تجر انتخابات برلمانية في 6 دوائر حتى الآن وهو ما يعني أن نسبة ضباط الشرطة في المجلس الحالي تعادل 4,5 % من عدد نواب مجلس الشعب».

أما زميلنا وصديقنا والمحرر العسكري للوفد أسامة هيكل فقد حذر من تعرض الأمن القومي للبلاد للخطر بسبب اعضاء المجلس من الحزب الوطني بقوله:

«الواجب أن نشكر الرئيس لأنه أدى واجبه، ولكن الواجب أيضا أن نحاسب النواب الذين وقفوا ضد حرية الصحافة بدفع من قوى الفساد، ثم وقفوا مع حرية الصحافة بالاجماع حينما تدخل الرئيس، فهذه النوعية من النواب تضر كثيرا بسمعة مجلس الشعب المصري، وتدفعنا للشك في نواياهم الوطنية عند اصدار تشريعات تمس مصر كلها، فمثل هؤلاء النواب، يعملون دون فكر، أو دون إلمام بمصلحة الوطن، هم فقط يفكرون في المصلحة الخاصة، يعملون لحساب آخرين، سواء داخل المجلس أو خارجه، يأمرونهم فيطيعون وينهونهم فيمتنعون، هذا الموقف المريب لهؤلاء النواب لا يمكن ان يمر دون حساب، ولا يمكن أن يأمن الشعب على مصالح الوطن في أيديهم».

جمال وعز

وإلى جمال مبارك الذي أصابه رذاذ معركة الصحافة فقال زميلنا بـ«الوفد» محمد أمين يوم الأربعاء: ان التوريث القادم ليكون جمال رئيسا وأحمد عز نائب رئيس جمهورية واستند في رأيه إلى:

«ولا أذيع سرياً أن أحمد عز أحد صقور لجنة السياسات ـ ولجنة السياسات لمن لا يعرف هي مطبخ الحزب الحاكم، تصدر منها القوانين والتشريعات وتكليفات الوزراء، وتشكيل الحكومة، وتعد للتوريث، وتوجه المجلسين فيما يجب أن يصدر من مشروعات قوانين، ومؤخرا تلقى الرئيس استطلاع رأي النواب في قضايا الإصلاح الدستوري، وكدت أشم أن هناك اتجاها لانتخاب الرئيس ونائبه معا بالاقتراع الحر المباشر، كما يحدث في أمريكا.

وشيء ما جعلني أشعر أن هناك ترتيبات ما، واستعدادات ما، للتوريث، ولكن بالقانون وبحكم الاغلبية العددية، ولم أستبعد أن يكون كل ذلك من أجل جمال مبارك ـ أما النائب الذي من الممكن أن يترشح معه على نفس قائمته، فليكن أحمد عز، وهو بالمناسبة من جيل الشباب، كما أنه «مدني»، وليس عسكريا وليس في ذلكما يدعو للدهشة والاستغراب، لمن أراد أن يفتش في تاريخ أحمد عز طوال العشر سنوات الأخيرة، خاصة قبل سنة 2000 وما بعدها، فسيكتشف انه قد صعد بسرعة الصاروخ وسوف يجد أيضا أن كل الترتيبات تجري على مقاس الرئيس والنائب القادمين!!».

لكن يبدو أن زميلنا عبدالله كمال رئيس تحرير جريدة «روزاليوسف»، كان يتوقع مثل هذا القول من محمد أمين، واستعد له الدفاع عن أحمد عز بقوله في نفس اليوم في بابه اليومي ـ ولكن ـ:

«هناك أمر غامض في إصرار الزملاء في الصحف الحزبية والخاصة على أن يكون أمين تنظيم الحزب الوطني هو الهدف الرئيسي لحملة رفض قانون منع حبس المتهمين في جرائم النشر، هذا الاجماع يوحي بأن هناك معلومات أتيحت لكل هؤلاء الزملاء لم تتح لغيرهم، وربما كان الدور التنظيمي الذي يقوم به أحمد عز برلمانيا بصفته الحزبية هو أحد أسباب هذه الحملة، ولكن عددا من الزملاء يتجاوزون حقيقة أن على عز أن يقوم بدوره في ضوء الالتزام الحزبي، تماما كما يفعل في أي قانون أو نشاط آخر، هذه هي مهمته التنظيمية.

وأعتقد أن سبب استمرار الحملة هو أن عز يصر على ألا يتكلم أو يرد، وهو في ذلك لم يخرج عن ذلك التقليد إلا قليلا بل أن يكون كلامه في مجلس الشعب في حدود ضيقة جدا، وفي هذا هو يضع أمامه نموذج السيدة آن تيلور أمين تنظيم حزب العمال البريطاني، أو الـ«تشيف ويب» التي يبدو أنه درس تجربتها الناجحة بعناية، ومن بين تقاليدها الرصينة التزام الصمت، وإخلاء الساحة لكل الزملاء في الحزب وربما كان مع عز حق في أن يلتزم هذه التقاليد، لكنه يحتاج الى فترة انتقالية يعبر فيها عن نفسه، ويشرح أفكاره، ويقترب أكثر من الصحافة، التي تكونت لديها صورة ذهنية عنه، أوقن أنها بعيدة عن الحقيقة، ثم بعدها يمكن أن يفرض على نفسه ما يشاء من تقاليد وقواعد. لدى أحمد عز نوعان من النجاح، الأول اقتصادي، والثاني سياسي، وكلاهما يتقاطعان مع خطوط عديدة، وإذا كان على شركاته أن تعبر عن نفسها بوسائلها بعيدا عنه مثل أية مؤسسة اقتصادية لها أدواتها وفيها مساهمون مختلفون، فإن الموقع السياسي له مقتضيات مختلفة، صحيح أن عمله الحزبي لا يهم الأحزاب الأخرى، لكنه أمين تنظيم حزب الاغلبية، وينفذ برنامجا متفقا عليه في اطار مؤسسي، هو في النهاية ليس مشروعه الخاص، ومن حق حزبه أن يعبر عن ذلك».

وتعرض جمال لعدة هجمات من كاتب «الدستور» الساخر بلال فضل في بابه ـ قلمين ـ:

«قال لي صديقي: حتى الآن لم أجد تفسيرا واحدا لما نشر عن امتلاك جمال مبارك لطائرة يقودها بنفسه، بل وذهب الى أمريكا لتجديد رخصة قيادتها هل يحتاج جمال مبارك الى طائرة لكي يقودها بنفسه والطيارون اكثر من الكذب في الجوية، قلت له، ربما قال له البعض ان لديه كل مقومات وراثة الرئاسة ولا ينقصه إلا ضربة جوية.

× تقطع قلبي وأنا اقرأ تصريحات السيد جمال مبارك عن نظام التأمين الصحي الذي تتبناه لجنة سياساته، خاصة في الجزء الذي قال فيه «ان نظام التأمين الصحي الذي لا يغطي سوى 52 في المائة من المواطنين يعاني خللا واضحا أدى إلى عجز الحكومة عن تقديم الخدمة بمستويات مقبولة مما أدى إلى فقدان الثقة فيه ولجوء المواطن الى سداد تكلفة العلاج على حسابه الخاص». شعرت أن السيد جمال على وشك أن يهاجم الحاكم الذي كان يحكمنا خلال الربع قرن الماضي وأدى بنا إلى مثل هذه الأوضاع لكنه لم يفعل لأن الله حليم ستار، إلا، صحيح ياسيد جمال هو مين اللي عمل في المصريين كده؟

ماتعرفش اسمه عشان ندعي له؟».

معارك وردود

وإلى المعارك والردود وأولها من نصيب زميلنا بـ«المصري اليوم» محمد البرغوتي، وقوله يوم الاربعاء عن هكذا نظام يكره أغلبية شعبه:

«البيع لدواعي السفر، هو التعبير الذي استخدمه الكبير محمد حسنين هيكل في وصف حالة التسرع الحكومي في بيع شركات القطاع العام، و«البيع لدواعي السفر» يعني أيضا ـ فيما يعنيه ـ اننا أمام مجموعة «أوصياء» على وشك الارتحال من البلد، أو يخططون للانتقال إلى مرحلة سياسية واقتصادية واجتماعية تختلف جذريا عن المراحل التي كان فيها القطاع العام هو عصب الاقتصاد والمصدر الرئيسي لاعاشة وترقي شريحة واسعة من ابناء الطبقة المتوسطة، تضم ملايين المواطنين الذين عاش معظمهم فوق خط الفقر، وترقي بعضهم الى الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة بفضل القطاع العام أولا، والقطاع الاقتصادي الاهلي ثانيا.

ترى ما الذي يتبقى للمصريين بعد الانتهاء من بيع شركات القطاع العام وخصخصة الخدمات، واغلاق المتاجر والمحال والدكاكين الصغيرة؟

الاجابة حاضرة: سوف يتحول ملايين المواطنين الى أجراء باليومية في شركات ومزارع هذه الفئة المسيطرة، وهذا تحول قد يتحقق قريبا، ولكنه سيكون أيضا بداية حقيقية لصراع اجتماعي جديد سينتهي حتما بانتصار هذا الشعب على هذه الفئة التي ستلجأ الى الهرب بأقصى سرعة قبل أن تتمكن من بيع ممتلكاتها!».

ومنه إلى «المساء» وزميلنا وصديقنا محمد فودة واثارته في نفس اليوم الأربعاء في عموده اليومي ـ من الواقع ـ حادثة البلاغ الذي تقدم به فندق هيلتون رمسيس إلى قسم شرطة بولاق أبو العلا بالقاهرة، ضد الأمير تركي بن عبدالعزيز لتركه الفندق والانتقال إلى فندق موفينبك بمدينة السادس من تشرين الاول (أكتوبر) دون أن يدفع مستحقات هيلتون وقال فودة: «ماذا تساوي 31 أو 32 مليون جنيه لأمير عربي مقابل سمعته وسمعة عائلته العظيمة وبلده الشقيق الصديق الذي ينتمي إليه ولا ينفك يساعد الدول الشقيقة والصديقة في أزماتها المالية؟!ٍ وأي صفة قانونية تنطبق على هذا الأمير عندما يرفض دفع هذا المبلغ «الضئيل» بالنسبة لثروته الهائلة لفندق أقام فيه هو وعائلته وحاشيته لمدة عام ونصف العام؟! كان يمكنه أن يحل هذه المشاكل ولا يعرض نفسه لمثل هذا الموقف خصوصا أن له ولحاشيته وحراسته مواقف سيئة قبل ذلك، ونحب أن نذكر بها حتى لا نقول اننا ظلمنا الأمير.

×× سبق لهذا الأمير ولأسرته أن تعاملوا بقسوة شديدة مع بعض من استأجروهم من المصريين ليعملوا لديهم حتى وصل الأمر إلى حد حبسهم واضطرار بعض هؤلاء العاملين للهرب من هذا السجن تاركين مستحقاتهم ومضحين بها مقابل الخروج سالمين.

×× سبق لحراس الأمير وهم من الأجانب الأمريكيين والأوروبيين أن تحرشوا ببعض نزلاء الفندق وزواره من المصريين واعتدوا عليهم بالضرب والاهانة حتى شعر هؤلاء المصريون أنهم غرباء في بلدهم.

×× سبق أن طلبت عائلة هذا الأمير من أحد محلات الجواهر المشهورة في مصر عينات للاختيار منها وشرائها فأرسل المحل وهو واثق أنه يتعامل باحترام مع مثل هذه الشخصيات التي لا يمكن أن تخون الأمانة كمية كبيرة تساوي ـ كما أتذكر ـ خمسة ملايين جنيه، لكن الأسرة احتجزت الكمية فاضطر المحل لتقديم بلاغ للشرطة ضد هذه الأسرة، ترى ماذا سيفعل الأمير مع الفندق الجديد الذي انتقل إليه؟!».

ويقودنا الأمير السعودي ومعركته المظفرة ضد المصريين في موقعة فندق موفينبك بمدينة السادس من أكتوبر الى صحيفة سعودية هي «الشرق الأوسط»، كما وصفها امس زميلنا وصديقنا بـ«الجمهورية» السيد البابلي في عموده الاسبوعي ـ رأي ـ وهو يهاجم أحد كتّابها وهو المصري ـ الامريكي الدكتور مأمون فندي، فقال عنها، وأسعدني بما قال:

«مأمون فندي مصري أمريكي مقيم بالولايات المتحدة الأمريكية ويكتب في صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية ومقالاته تأخذ دائما طابعا جدليا وتثير من حوله القيل والقال وتسبب له الكثير من الاتهامات وتدخله العديد من المعارك، يوم الاثنين الماضي كتب في صحيفة «الشرق الأوسط» مقالا من هذا النوع عن معركة الصحافيين في مصر، ووصفها بأنها معركة كاذبة ولم يتورع عن اتهام بعض الصحافيين بالرشوة وممارسة البغاء السياسي!

ويا سيد مأمون أنت بتتكلم في إيه، رشوة إيه وهباب إيه؟

ألا يعتبر المعاش حقا لكل مواطن يسدد اشتراكه بانتظام؟ ألا تعتبر خطوط التليفونات وتسهيل حصول الصحافيين عليها جزءا مكملا لعمل الصحافي، ثم هل المهم الآن الحصول على الهاتف الذي أصبح في متناول الجميع أم المهم كيفية تسديد فواتيره المرتفعة وإيه حكاية الشقق التي توزع على الصحافيين؟ هل توزع مجانا أم يسددون قيمتها بالكامل وبالفوائد ايضا.

والأستاذ مأمون يطالب بأظرف وأغرب طلب لم نسمع عنه من قبل في العالم كله بما فيه الولايات المتحدة وهو أن يكتب أي كتب تحت المقال الذي يكتبه اسم الجماعة التي ينتمي إليها حتى «يتسنى لنا المعرفة، ونعرف اللي معانا واللي مع التانين»!

وهو كلام فارغ بالطبع ولا علاقة له بالعمل المهني».

اللي معانا واللي مع التانين؟! ما شاء الله، ما شاء الله، ما خفة الظل هذه التي يفتعلها فندي؟ وماذا ترك لنا لنتباهى به؟! دروسه فقد نسي البابلي ان يردها اليه ويذكره بمقالاته في «الأهرام» قبل ان يتم منعه من الكتابة فيها وتحريضه النظام ضد معارضيه ونفاقه لرئيس التحرير وقتها زميلنا وصديقنا ابراهيم نافع، ومعلوماته المضحكة عن الجبهة الاسلامية للإنقاذ بالجزائر، ولو ضيق الوقت، والحر الشديد لأعدت تذكير القراء بها، وهو يورد معلومات خاطئة ويستنتج ويحلل على أساسها، وقد تركه خبثاء في جريدة «الشرق الاوسط» يقع في الخطأ دون أن يصححوه قبل نشره.

أما آخر المعارك التي لدينا اليوم فمن مجلس الشعب ووقعت بين قيادتين من الحزب الوطني الحاكم، هما الدكتور عبدالأحد جمال الدين زعيم الأغلبية وأحمد عز أمين التنظيم عندما حدث انقسام بين الاعضاء وهم يناقشون مشروع الحكومة لتعديل قانون السكك الحديدية بحيث يسمح للاستثمار فيها مجموعة مع عبدالأحد وكمال الشاذلي قضت السماح للأفراد والشركات الأجنبية الاستثمار في المرفق، ومجموعة تتبع أحمد عز مؤيدة ـ وحدث هرج في المجلس وتنمر عبدالأحد لعز، وتدخل رئيس المجلس الدكتور أحمد فتحي سرور، بدهاء ليتساءل ان كان أعضاء الوطني يلتزمون بعبد الأحد أم بعز، فقال عبدالأحد انه زعيم الأغلبية وهذا المشروع لم تتم مناقشته في الحزب، فوجه سرور توبيخا خفياً للأعضاء الذين يتبعون عز، وبسبب الخلاف تم ادخال اضافة على فقرة في المشروع شك الأعضاء انها موضوعة خصيصا لصالح عز.

مهازل ومساخر

وإلى شيء مما لدينا عن المساخر والمهازل وهي اليوم من نصيب زميلنا وصديقنا بـ«الأخبار» محمود عارف المشرف على باب أخبار الجامعات، ويتصدى فيه كل أربعاء لمظاهر فساد يستحيل تصديقها تفشت في الجامعات قال:

«من المضحكات المبكيات في الجامعات المصرية، ان يرقى السارق، وأن يلام الشريف ويعزل من وظيفته عقابا له على تصديه للفساد العلمي، هذا ما حدث في جامعة عين شمس ثالث أقدم جامعة في مصر، عندما تصدت د. منال سويلم استاذ ورئيس قسم اللغة الالمانية بكلية الألسن في شجاعة لواقعة سرقة علمية لاستاذ مساعد سطا على انتاج مؤلفين أجانب تقدم به للترقية لوظيفة أستاذ اللغة الالمانية، كان جزاؤها بدل الشكر توجيه اللوم لها، في عقوبة غير مسببة عن تهمة مفتعلة، حقق فيها د. أحمد العطار أستاذ القانون بكلية الحقوق، مفادها أن هناك شكوى متبادلة بينها وبين الأستاذ المساعد، في الوقت الذي نال فيه الأستاذ المساعد عقوبة التنبيه، وهي عقوبة أشبه بقرصة ودن، كل ذلك لأن السارق محل الحماية من د. صالح هاشم رئيس الجامعة في ذلك الوقت والأمين العام الحالي لاتحاد الجامعات العربية ود. مكارم الغمري عميدة كلية الألسن والأمين السابق للجنة العلمية التي باركت ترقية السارق الى وظيفة أستاذ أرقى الوظائف الجامعية، التي تعلو على جميع المناصب الجامعية الإدارية، بما فيها رئيس الجامعة ورئيسة اللجنة د. سمية عفيفي التي انتقلت إلى رحمة الله.

وقد كشفت السرقة د. علية عزت أستاذ اللغة الألمانية بجامعة القاهرة وعضو لجنة تقييم الأبحاث وأكدتها اكبر جامعات ألمانيا عندما تم الاحتكام إليها، ونتيجة لتوجيه عقوبة اللوم للدكتورة منال، أصدر د. صالح هاشم رئيس الجامعة في 12ايلول (سبتمبر) 2004 قرار بعزلها من رئاسة القسم، ويذكر ان د. صالح هاشم الى جانب كونه رئيسا للجامعة هو عضو باللجنة العلمية التي وافقت على ترقية السارق.

وقد توقعت عندما سحب مجلس الجامعة الأستاذية من السارق يوم الاثنين الماضي في جلسة طارئة، وإحالته إلى مجلس تأديب، ان يقوم المجلس في نفس الجلسة بإسقاط عقوبة اللوم وإعادة د. منال إلى رئاسة القسم تقديرا لموقفها المشرف في تصديها للفساد، وتوقعت من المجلس الأعلى للجامعات في اجتماع الثلاثاء الماضي برئاسة د. هاني هلال وزير التعليم العالي، والدولة للبحث العلمي، عندما وقف د. علي العبد رئيس جامعة عين شمس الحالي يبشر المجلس بأن الجامعة سحبت الأستاذية من لص أبحاث بعد مضي أكثر من عام على ترقيته إلى وظيفة أستاذ، توقعت أن يصدر المجلس قرارا فوريا بحل لجنة الترقيات التابعة للمجلس الأعلى وإحالة أعضائها للتحقيق وحرمانهم من عضوية أية لجان علمية قادمة، وهو ما لم يفعله المجلس حتى الآن، أما رئيس جامعة عين شمس الذي شكرناه يوم الأربعاء الماضي، بدلا من أن يعترف بجهد أخبار الجامعات في تعرية الفساد ولا نريد منه أكثر من ذلك، وقف أمام المجلس، وقال في حقنا كلاما لا يليق، فنحن نعذره لأننا نعرف دوافعه ونقدر حساسية موقفه، من رئيس الجامعة السابق فالرجل له أفضال كثيرة».

حكايات وروايات

أخيرا، إلى الحكايات والروايات وستكون هذه المرة من «أخبار الأدب» التي قالت:

«انشغلت الأوساط الجامعية في الدلتا، الأيام الماضية بقصة فساد كبيرة، بطلها أحد أعضاء هيئة التدريس باحدى الجامعات الاقليمية لم يحصل بعد على لقب «أستاذ» وهو في سبيله إلى نيل هذه الدرجة قدم بحثا فلسفيا لنشره في مجلة متخصصة.

اكتشف المسؤولون أن البحث الذي تقدم به مسروق من إيران، حيث كان منشورا بالنص في دورية فارسية باسم أحد الفلاسفة الايرانيين، فأبلغوا رئيس الجامعة، فأحال الموضوع والمتهم بسرقة البحث إلى مجلس تأديب وبعد التحقيق تقرر مجازاته بعقوبة اللوم.

وقد تقدم هذا الاستاذ بطلب الى جامعة اقليمية اخرى وبالفعل انتقل اليها، لتتفجر المفاجأة الأكبر، حيث فوجئ أساتذة الجامعة أن الرجل صار رئيسا لقسم الفلسفة في الجامعة التي انتقل إليها!

القصة مهداة الى الدكتور هاني هلال وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وإلى من يهمه الأمر».

وطبعا، الهدية لا ترد وبها ينتهي تقرير اليوم.